

تحرك عاجل

صحفيان فلسطينيان يتعرضان للإخفاء القسري

نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد هما صحفيان من قطاع غزة المحتل. في 7 أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلتهما القوات الإسرائيلية أثناء تغطيتهما للهجوم الذي شنته حركة حماس ويُحتجَزان في ظل ظروف تُمثل إخفاءً قسرياً. وترفض السلطات الإسرائيلية، منذ ذلك الحين، الإفصاح عن مكانهما أو عن الدواعي القانونية والأسباب المُبرِّرة لاعتقالهما. وقد مرَّ شهران ونصف على اختفائهما، ولم يُفصح عن أي معلومات حول مكانيهما، ولم يرد أي تأكيد حول ما إذا كانا على قيد الحياة. ويجب على السلطات الإسرائيلية الإفصاح على الفور عن مكانيهما والدواعي القانونية المُبرِّرة لاعتقالهما، وإتاحة الفرصة ليحصلوا على تمثيل قانوني، وضمان معاملتهما معاملةً إنسانية. وما لم يُدانا بارتكاب جريمة جنائية مُعترف بها دولياً، يجب إطلاق سراحهما على الفور.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المُدَّعي العام العسكري

اللواء إيتاي أوفير

فاكس: +972(0)35694526

البريد الإلكتروني: s.patzar@idf.il | Pazar@idf.il

اللواء إيتاي أوفير،

تحية طيبة وبعد...

نراسلكم اليوم للإعراب عن بالغ قلقنا بشأن الإخفاء القسري للصحفيين هيثم عبد الواحد (25 عاماً)

ونضال الوحيدي (31 عاماً) من قطاع غزة المحتل، واللذين لا يزال مكانيهما طبي المجهول منذ 7

أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد وُثق احتجاز الصحفيين في ذلك اليوم على نطاق واسع، أثناء تغطيتهما الإعلامية عند معبر إيريز/بيت حانون. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول و2 نوفمبر/تشرين الثاني، تقدمت ست منظمات لحقوق الإنسان في إسرائيل بالتماسين عاجلين إلى المحكمة العليا في إسرائيل لتطالب بالإفصاح عن أماكن مئات الفلسطينيين من قطاع غزة المحتل، الذين يُحتجزون داخل إسرائيل، ومن بينهم الصحفيان، وعن الدواعي القانونية لاحتجازهم، وتدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين على نحو غير قانوني. ولم تكشف السلطات الإسرائيلية عن أي معلومات عنهما لأفراد أسرتهما أو زملائهما أو أصدقائهما، الذين يعيش معظمهم في قطاع غزة المحاصر في خضم القصف الإسرائيلي المتواصل والانقطاع المتكرر للاتصالات، منذ شهرين ونصف من اختفائهما خلال أداء عملهما، ولم يصدر عنها حتى أي تأكيد حول ما إذا كانا على قيد الحياة.

وقد تفاقمت مخاوف أسرتهما بعد أن أكد الجيش الإسرائيلي في نوفمبر/تشرين الثاني وفاة عاملين من قطاع غزة خلال احتجازهما لديه. وحتى وقت قريب، في 18 ديسمبر/كانون الأول، صرح الجيش لصحيفة هآرتس اليومية في إسرائيل بأن "عدداً" من المُحتجزين من قطاع غزة تُوفي خلال الاعتقال في منشآت الاعتقال العسكرية بمطار بئر السبع الجوي، المعروفة بالعبرية باسم سدي تيمان، حيث يُحتجز مئات الفلسطينيين من غزة في ظل ظروف تنتهك الحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وفي ضوء الشهادات والروايات المروعة حول التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي وردت من المعتقلين المُفرج عنهم، وما تعيشه أسرنا نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد من حيرة وأسى، نحكم على الإفصاح على الفور عن مكانيهما، وتوضيح الدواعي القانونية لاحتجازهما بالتفصيل، وضمن معاملتهما معاملة إنسانية، ما يشمل إتاحة الخدمات الطبية لهما وحمايتهما من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح لهما بالوصول إلى المحامين المُوكّلين من أسرتهما. ويجب إطلاق سراحهما على الفور، ما لم يُدانا فوراً بجريمة جنائية مُعترف بها دولياً ويُحاكَمَا محاكمةً عادلة تتماشى مع المعايير الدولية.

مع الاحترام،

معلومات إضافية

هيثم عبد الواحد (25 عامًا) ونضال الوحيددي (31 عامًا) هما صحفيان من قطاع غزة المحتل يعملان بالتتالي لدى وكالة عين ميديا وقناة النجاح، وهما منفذين إعلاميين مستقلين. وقد احتجزتهما القوات الإسرائيلية في 7 أكتوبر/تشرين الأول، أثناء تغطيتهما للهجوم الذي شنته حركة حماس على مقرية من/عند حاجز بيت حانون/إيريز. ولقي صحفيان آخران لدى عين ميديا، المنفذ الإعلامي الذي يعمل لديه هيثم عبد الواحد، مصرعهما خلال الهجمات الإسرائيلية التي تُشنّ منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، وهما إبراهيم لافي ورشدي سراج.

وتقدمت المنظمة الإسرائيلية الحقوقية هموكيد بعدة طلبات إلى السلطات الإسرائيلية والتماسين إلى المحكمة العليا في إسرائيل للمطالبة بالكشف عن معلومات حول مكان نضال وهيثم وعن الدواعي القانونية لاحتجازهما، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تُجب حتى الآن على أي من أسئلتها. وأوردت المحكمة العليا في ردها على أحد الالتماسين أنه "لا يقع على إسرائيل أي التزام تجاه سكان قطاع غزة، بالنظر إلى أنها منطقة تقع تحت سيطرة منظمة إرهابية وأنه لم يُحدّد الإطار القانوني أو الواجبات التي يتعين على إسرائيل مراعاتها عند احتجاز أي فرد من سكان غزة". ولا تُعدّ حالتا هيثم ونضال منفصلتين عن الحالات الأخرى؛ إذ تعترّم منظمة هموكيد تقديم التماس آخر للمطالبة بالإفصاح عن معلومات حول مصير الفلسطينيين المُحتجزين من غزة لدى السلطات الإسرائيلية. وبين 7 أكتوبر/تشرين الأول و11 ديسمبر/كانون الأول، تلقت منظمة هموكيد وحدها 816 بلاغًا بشأن فلسطينيين مفقودين من قطاع غزة، من بينهم رجال ونساء وأطفال، يحملون أرقام هوية وعناوين تشير إلى أنهم من مواليد غزة. ومن المُرجّح أن يكون العدد الفعلي للمفقودين أكبر بكثير، مع عجز الكثير من الأسر عن الإبلاغ عن فقدان ذويها، بسبب انقطاع الاتصالات وبواعث القلق بشأن الآثار السلبية التي قد تترتب على الإعلان عنهم.

ويذكر الأسرى والمُعتقلين المُفرّج عنهم، وكذلك المحامون الذين زاروهم، روايات مروّعة حول حالات مُعتقلين وأسرى فلسطينيين يتعرّضون للتعذيب والمعاملة المهينة، سواءً داخل السجون أو مراكز الاعتقال العسكرية. ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، أكدت السلطات الإسرائيلية وفاة ستة فلسطينيين رهن الاعتقال لدى السلطات الإسرائيلية، بينما أظهر تشريح جثة واحد منهم على الأقل علامات واضحة على الضرب والتعذيب. وكان من بينهم مُعتقلين من قطاع غزة المحتل، ولم تعلم أسرتهما بوفاتهما إلا من المُعتقلين الآخرين من غزة الذين أُطلق سراحهم. ولا تزال السلطات الإسرائيلية تحتفظ بجثث جميع الأسرى

والمعتقلين الستة الذين توفوا خلال فترة اعتقالهم منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول. ونُشرت حالات التعذيب والإذلال والمعاملة المهينة على نطاق واسع على الإنترنت في صور ومقاطع فيديو تحتوي على مناظر مفزعة وتُظهر جنود إسرائيليين يعتدون على فلسطينيين بالضرب والإهانة، خلال احتجازهم وهم معصوبي الأعين ومجردين من ملابسهم إلى ملابسهم الداخلية وأيديهم مكبلة خلف ظهورهم، في استعراض علني مريع للتعذيب والإذلال ضد المعتقلين الفلسطينيين. وفي 7 ديسمبر/كانون الأول، نُشر مقطع فيديو وصور تُظهر مشاهد مفزعة في بيت لاهيا للمعاملة اللاإنسانية والمهينة بحق المعتقلين الفلسطينيين، حيث يُجرّد مئات الرجال الفلسطينيين، من ملابسهم إلى ملابسهم الداخلية وأيديهم مكبلة خلف ظهورهم وهم معصوبي الأعين؛ وفي إحدى الصور، ظهرت سيدة بين أولئك المعتقلين. وعُلم بوجود صحفيين ونظار مدارس وأصحاب متاجر بين من تم اعتقالهم، بعد تحديد هويتهم. وقد اعتُقلوا بداخل قطاع غزة المحتل ومن ثم نقلوا إلى مركز اعتقال خارج غزة، حيث تعرّض بعضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة مُجددًا. وأُطلق سراح بعضهم بعد مرور ما بين 12 و14 ساعة، بينما لا يزال آخرون رهن الاعتقال إلى اليوم بدون الإفصاح عن أي معلومات إضافية حول أماكنهم - الأمر الذي يجعل مصيرهم حال المصير المجهول لآلاف المعتقلين الآخرين لأكثر من 70 يومًا، وكأنهم عالقين في ثقب أسود، وسط أنباء تقيد بوفاة العديد من الأشخاص خلال الاحتجاز.

وتظل الدواعي القانونية مبهمة فيما يتعلق بالاعتقال الحالي لنضال وهيثم والمئات من الفلسطينيين من غزة، بل وربما الآلاف الآخرين منهم، في حين أن السلطات الإسرائيلية واصلت، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تنفيذ قانون "المقاتلين غير الشرعيين"، الذي يُعد من فئة القوانين غير المُعترف بها في القانون الدولي، واستندت إليه في احتجاز [ما لا يقل عن 260 فلسطينيًا](#) من قطاع غزة المحتل إلى أجل غير مسمى وبدون أي تهمة أو محاكمة، اعتبارًا من 1 ديسمبر/كانون الأول 2023. وبموجب هذا القانون وأنظمة الطوارئ المُلحقة به، يحق للمعتقل مقابلة محامٍ خلال 28 يومًا من احتجازه، ولكن يجوز للمحكمة الموافقة على حرمانه من حقه في الحصول على المشورة القانونية لما يصل إلى 80 يومًا. ويجوز للمحكمة أيضًا الموافقة على احتجازه بدون حضور محامي دفاع. أما في حالة آلاف العاملين من قطاع غزة الذين اعتقلوا بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول وأُطلق سراحهم في بداية نوفمبر/تشرين الثاني، فقد تبين أنه كان يجري احتجازهم على نحو غير قانوني بدون الاستناد إلى أي مرجعية قانونية أو صلاحية تُجيز ذلك.

التحرك العاجل الأول: UA 119/13 رقم الوثيقة: MDE 15/7551/2023 إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة التاريخ:
20 ديسمبر/كانون الأول 2023

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنجليزية أو العبرية

يمكنكم استخدام لغتكم الأم

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2 يونيو/حزيران 2026

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: هيثم عبد الواحد ونضال الوحيدي (صيغ المنكر)